

نظرة عامة

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل نمواً بلغ نحو 8.0 في المائة عام 2018 بالمقارنة مع 2.8 في المائة عام 2017. فيما سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.6 في المائة في عام 2018 مقابل 1.0 في المائة عام 2017.

فُدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة بحوالي 6651 دولار عام 2018 مسجلاً بذلك ارتفاعاً بلغ نحو 5.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2017. وفي حين شهد عام 2018 زيادة في الضغوط التضخمية في عددٍ من هذه الدول العربية نتيجة لعدة عوامل منها الزيادة في الطلب المحلي وارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية والوقود عقب تطبيق برامج إصلاح للسياسات المالية، فضلاً عن تأثير عددٍ من هذه الدول بالظروف التضخمية الداخلية التي تمر بها، تراجعت الضغوط في بقية الدول العربية بحيث انخفض متوسط معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة من حوالي 8.1 في المائة عام 2017 إلى حوالي 7.9 في المائة عام 2018.

فيما يتعلق بالهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، سجلت قطاعات الإنتاج السلعي زيادة في حصتها في الناتج على حساب قطاعات الخدمات، خاصة قطاع الصناعات الاستخراجية التي زادت حصته في الناتج من 22.0 في المائة عام 2017 إلى حوالي 26.8 في المائة عام 2018 بفضل النمو المرتفع الذي سجله هذا القطاع والذي بلغ نحو 32.0 في المائة عام 2018. وفي جانب توزيع الناتج حسب بنود الإنفاق، فقد تراجعت حصص كلٍ من الاستهلاك النهائي، بشقيه العائلي والحكومي، وكذلك الاستثمار، مقابل ارتفاع حصة فجوة الموارد بفضل ارتفاع حصة صادرات السلع والخدمات مدفوعة بمعدل نمو بلغ نحو 16.6 في المائة عام 2018.

سجل أداء الاقتصادات العربية كمجموعة تحسناً ملموساً خلال عام 2018 وارتفعت وتيرة النمو في أكثر من نصف تلك الدول مدعومة بنتائج تلاقي ظروف خارجية وداخلية كانت إيجابية في المجمل. فعلى مستوى التطورات الدولية، ساهم ظهور بوادر تعافي الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من عام 2018 في دعم الطلب على النفط وزيادة أسعاره في الأسواق الدولية، وعلى السلع والخدمات المصدرة من الدول العربية مما كان له أثراً إيجابياً على حجم النشاط الاقتصادي في تلك الدول، رغم تراجع تلك الآثار الإيجابية في النصف الثاني من نفس السنة، نتيجة ظهور انتكاسة في أداء الاقتصاد العالمي عقب تفاقم التوترات والخلافات التجارية وزيادة مستوى اللابقين في الأسواق المالية الدولية بعد ارتفاع أسعار الفائدة إثر إنهاء العمل بسياسة التسهيل النقدي خاصة في الولايات المتحدة. وقد عكّدت هذه التطورات وضعية المديونية لدى عدد من الدول النامية والعربية، وأثرت على تدفق الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال نتيجة لارتفاع جاذبية الأصول المقومة بالدولار.

رغم تواصل التداعيات الناتجة عن الأوضاع الداخلية في عدد من الدول العربية، سجل عدد من تلك الدول خلال عام 2018 معدلات نمو أعلى من تلك المسجلة في عام 2017، بفضل ارتفاع الأسعار العالمية للنفط في ظل العمل بقرار تعديل كميات الإنتاج النفطي في إطار اتفاق دول أوبك ومنتجي النفط الأساسيين خارجها (أوبك+) على خفض كميات الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يومياً لاستعادة السوق. كما استفادت هذه البلدان كذلك من قرار المنظمة في النصف الثاني من العام بقرار تخفيف العمل بالاتفاق وزيادة كميات الإنتاج لتقليل الضغوطات السعرية. من جانب آخر، استفادت بعض الدول العربية من ظهور الآثار الإيجابية لتنفيذ عدد من برامج الإصلاح الاقتصادي واتباع سياسات مالية أكثر حصافة.

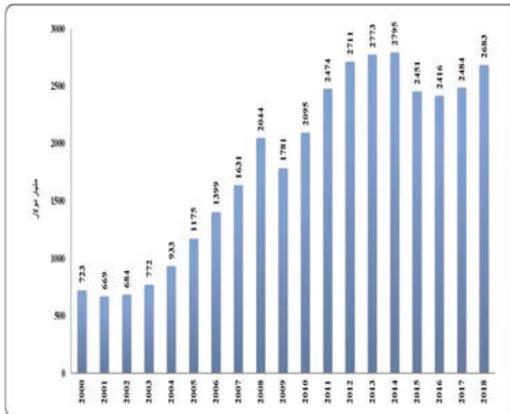
ويأتي هذا التقدم تتويجاً لتوسيع نطاق المستفيدين من الخدمات الاجتماعية الذي حققته الدول العربية منذ سبعينيات القرن الماضي. لكنه بالرغم من التطورات الإيجابية التي طرأت على عدد من المؤشرات الاجتماعية في الدول العربية، إلا أن غالبية الدول العربية لازالت تواجه تحديات أساسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني، والحاجة إلى إصلاح التعليم وزيادة طاقته الاستيعابية وتحسين نوعيته لمقابلة الطلب المتنامي عليه في كل الدول العربية وخاصة في الدول العربية الأقل نمواً، بالإضافة إلى انتشار البطالة خاصة بين المتعلمين.

وقد بلغ متوسط دليل التنمية البشرية للدول العربية، وفقاً لدليل التنمية البشرية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2017، حوالي 0.699 (تنمية بشرية متوسطة: 0.645)، وهو ما يزيد عن نظيره على مستوى الدول النامية البالغ 0.681، إلا أنه يقل كثيراً عن مؤشر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ 0.895⁽¹⁾.

التطورات الاقتصادية

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، بأسعار السوق الجارية، نحو 2683 مليار دولار في عام 2018، مسجلاً بذلك معدل نمو بحوالي 8.0 في المائة بالمقارنة مع معدل نمو بلغ حوالي 2.8 في المائة في عام 2017، الملحق (2/2) والشكل (1).

الشكل (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2000-2018)



المصدر: الملحق (2/2).

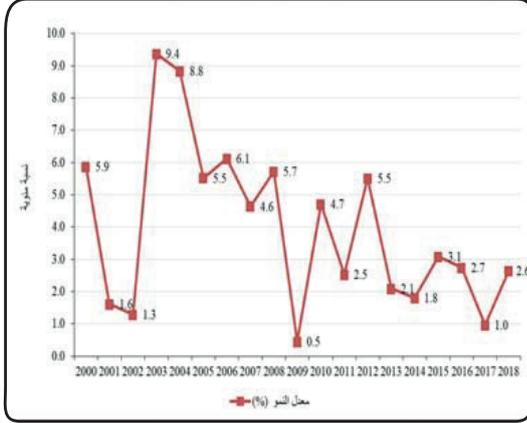
وبالنسبة لمؤشرات الفقر، تشير أحدث البيانات المتوفرة إلى أن نسب الفقر حسب خطوط الفقر الوطنية تتراوح بين 4.8 في المائة في المغرب و48.6 في المائة في اليمن وذلك باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تعتبر ضمن المجموعة الأقل فقراً في الدول العربية. وتزيد نسبة الفقر عن 40 في المائة من السكان في كل من القمر والسودان والصومال واليمن. بالاستناد إلى دليل الفقر متعدد الأبعاد، فإن الظروف المعيشية في هذه الدول لها وزن أكبر في قيمة الدليل، بينما تساهم الجوانب المتعلقة بالصحة والتعليم بوزن أكبر في قيمة الدليل لدى الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمرتفع. وبالإضافة إلى تواضع مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والإسكان. يُعزى سبب انتشار الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية أيضاً إلى تواصل الظروف التي تمر بها بعض الدول العربية وتزايد عدد اللاجئين والمهجرين النازحين من أوطانهم الأصلية. وفي حين أن درجة التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق تعتبر منخفضة في الدول العربية بالمقارنة مع بقية دول العالم، حيث يتراوح معامل جيني بين 27.6 في الجزائر و45 في القمر، إلا أن حصة شريحة أغنى مقابل حصة شريحة أفقر 20 في المائة من السكان تعتبر مرتفعة، حيث تتجاوز 10 أضعاف في كل من القمر وجيبوتي، وتقع النسبة بين 5 و10 في بقية الدول العربية، ما عدا مصر والعراق والجزائر حيث تقل تلك النسبة عن 5 أضعاف.

حققت الدول العربية، خلال الفترة (2008 - 2018)، تقدماً ملحوظاً في مجالات مكافحة الفقر، وتعميم التعليم والرعاية الصحية، وتمكين المرأة. ويتضح ذلك من التطور الإيجابي المنتظم لعدد من المؤشرات الاجتماعية من بينها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب، ومعدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب النقية والصرف الصحي اللائق.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018)، تقرير التنمية البشرية (2018).

المائة عام 2017 إلى حوالي 2.9 في المائة عام 2018، الملحق (1/2)، والشكل (2).

الشكل (2): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2000 - 2018)



المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات مُعدّي التقرير بناءً على مصادر وطنية ودولية أخرى، وعلى أساس تقديرات الناتج القطري بالعملة الوطنية وبأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس (2015) وتحويلها إلى تقديرات بالدولار بتطبيق سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار لسنة الأساس.

على مستوى الدول العربية فرادى، فقد زادت وتيرة النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة في عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017 في عشرة دول عربية وانكمش الناتج في عام 2018 بمستويات أقل من تلك المسجلة في 2017 في كل من العراق واليمن، بينما انخفضت معدلات النمو أو بقيت شبه مستقرة في بقية الدول، الجدول رقم (1). ورغم قرار الدول الأعضاء في منظمة أوبك ودول أخرى منتجة للنفط، مواصلة العمل بالاتفاق الذي أبرمته تلك الدول بخفض إنتاج النفط إلى نهاية عام 2018، فإن عدداً من الدول العربية الأعضاء في المنظمة حققت ارتفاعاً في معدلات النمو الاقتصادي بالمقارنة مع عام 2017 نتيجة لتوسع النشاط في القطاع غير النفطي كما كان الحال في الجزائر والكويت والسعودية والإمارات.

سجلت عُمان ارتفاعاً في نسق النمو نتيجة زيادة إنتاج الغاز الطبيعي وزيادة الإنفاق الحكومي والخاص، بينما سجلت العراق انكماشاً في الناتج أقل من السنة السابقة نتيجة للتحسن الطفيف في إنتاج النفط. من ناحية أخرى، تحسن أداء النمو الاقتصادي في مصر نتيجة تنفيذ عدد من برامج الإصلاح الاقتصادي وتحسن أداء بعض القطاعات الهامة مثل السياحة والبناء والصناعات التحويلية وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي، وفي تونس نتيجة انتعاش بعض القطاعات الصناعية وخاصة الموجهة للتصدير

يأتي تحسن أداء الدول العربية كمجموعة نتيجة لتلاقي عوامل خارجية وداخلية بعضها مساند للنمو والبعض الآخر أثر سلباً على أداء النمو في عددٍ من الدول العربية. فرغم تواصل العمل بقرار تخفيض إنتاج النفط من قبل الدول الأعضاء في منظمة أوبك وعدد من منتجي النفط خارج المنظمة، تأثير ذلك على النشاط الاقتصادي خاصة في الدول العربية المنتجة الرئيسية للنفط، إلا أن ارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية نتيجة لبروز إشارات تعافي للاقتصاد العالمي من الركود في النصف الأول من عام 2018 ووجود بعض التوترات الجيوسياسية، رجّح كفة الآثار الإيجابية وأدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في عدد من تلك الدول وعزز ارتفاع كميات الإنتاج النفطي المقرر خلال النصف الثاني من العام بهدف تخفيف الضغوطات السعرية من أداء الاقتصادات العربية خلال تلك الفترة. كما أثر إيجابياً على أداء النمو في عدد من الدول العربية بدء ظهور تأثير تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسات المالية تحديداً خلال السنوات الأخيرة من خلال سياسات إصلاح المالية العامة عبر معالجة الدعم وتصحيح أسعار بعض الخدمات والسلع الأساسية وترشيد الإنفاق، والتحكم في العجوزات، وتحسين مناخ الأعمال مما أدى إلى تنشيط الاستثمار وتحسين أداء القطاعات الإنتاجية، التي تأثر جزء منها أيضاً بزيادة الطلب العالمي على منتجاتها. من جانب آخر، تأثر أداء النمو سلباً في عدد من الدول العربية بالأوضاع الإقليمية والداخلية مما انعكس على مستوى النشاط الاقتصادي.

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية كمجموعة حوالي 2.6 في المائة عام 2018، مقابل معدل نمو بلغ نحو 1.0 في المائة عام 2017. وسجلت مجموعة الدول العربية المُصدرة الرئيسية للنفط معدل نمو بلغ نحو 2.5 في المائة عام 2018 مقابل معدل قدر بحوالي 0.2 في المائة عام 2017، وسجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2018 نمواً بلغ نحو 2.3 في المائة مقابل انكماش قدر بحوالي 0.3 في المائة عام 2017، فيما ارتفع معدل نمو الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة من حوالي 2.8 في

الاستقرار الإقليمي، وسياسات الحكومة لضبط الإنفاق والتحكم في العجزات والمديونية. وانخفض معدل النمو في المغرب من 4.2 في المائة عام 2017 إلى 3.0 في المائة عام 2018 خاصة نتيجة تراجع أداء بعض الأنشطة الفلاحية والمعدنية.

وقطاع السياحة عقب تحسن مناخ الأعمال وزيادة الطلب العالمي على الصادرات التونسية. بالمقابل تراجع نسق النمو في البحرين نتيجة تأثره ببرنامج الحكومة المستمر لترشيد الإنفاق، وكذلك نتيجة مشاركة البحرين في اتفاق الدول الأعضاء في منظمة أوبك وبقيّة الدول لخفض إنتاج النفط. في الأردن، تأثر النمو بعدم

الجدول رقم (1)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
(2017 و 2018)

(نسبة مئوية)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملة الوطنية							
	معدل نمو الناتج المحلي بالدولار		معدل نمو الناتج المحلي للفرد					
	بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة					
	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017
الأردن	3.7	3.9	-0.6	-0.5	3.7	3.9	1.9	2.1
الإمارات	9.7	5.8	0.4	-1.2	9.7	5.8	2.4	0.8
البحرين	6.5	9.9	-1.4	-1.6	6.5	9.9	1.8	3.8
تونس	0.1	-4.8	1.3	0.7	9.6	7.3	2.5	1.8
الجزائر	6.5	4.7	5.0	0.9	10.3	6.1	7.0	3.0
جيبوتي	5.0	7.7	1.6	1.4	5.0	7.7	4.3	4.1
السعودية	14.2	6.8	0.1	-1.7	14.2	6.8	2.7	-0.7
السودان	-70.8	25.3	-7.4	-1.0	44.2	34.8	-4.3	4.7
سورية	38.4	29.5	6.4	-0.6	22.6	38.6	6.0	-1.5
العراق	21.6	10.6	-3.3	-6.1	21.6	10.6	-1.0	-3.8
عمان	12.0	7.3	1.5	-4.1	12.0	7.3	2.4	-0.8
فلسطين	0.8	8.0	-2.0	0.3	0.8	8.0	0.9	3.1
قطر	15.0	10.0	6.7	-2.5	15.0	10.0	1.4	1.6
البحرين	10.6	6.0	0.3	0.3	5.2	4.1	2.7	2.7
الكويت	18.5	9.3	-1.6	-7.0	18.0	8.4	1.3	-3.5
لبنان	5.1	4.2	1.8	0.4	5.1	4.2	1.9	0.6
ليبيا	34.9	115.8	6.1	53.8	35.9	103.8	7.4	55.1
مصر	6.6	-30.2	3.0	0.1	27.9	28.1	5.3	4.2
المغرب	8.0	6.2	1.9	3.0	4.6	4.9	3.0	4.2
موريتانيا	7.8	5.3	0.5	1.0	7.9	6.9	2.9	3.5
اليمن	-26.2	-39.3	-6.5	-14.5	16.6	-24.1	-3.6	-11.6

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2018، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

خلال السنة، متبوعة بالجزائر بنسبة 7 في المائة، وسورية بنسبة 6 في المائة ثم مصر بمعدل نمو بلغ حوالي 5.3 في المائة، والمغرب 3.0 في المائة. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في اليمن بنسبة 3.6 في المائة، ولكن بأقل من السنة السابقة حيث انخفض الناتج بالأسعار الثابتة بحوالي 11.6 في المائة، نتيجة الظروف الداخلية وظروف عدم الاستقرار التي تشهدها، وكذلك في السودان نتيجة لتفاقم درجة اللايقين وتباطؤ نسق الاستثمارات ونقص الإمدادات من السلع الأساسية وزيادة التضخم على إثر تراجع الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية والتخفيضات المتكررة للعملة المحلية التي أثرت بدورها على الإنفاق والنشاط الاقتصادي بشكل عام، جدول رقم (1).

كما تراجع النمو في فلسطين بسبب التطورات الداخلية والحصار الاقتصادي الذي يطبقه الاحتلال على مستوى ميزانية السلطة الفلسطينية ودخول المساعدات الإنمائية وعلى حركة البضائع. وانخفض معدل النمو في موريتانيا من 3.5 في المائة إلى 2.9 في المائة، رغم الأداء الجيد لقطاع الصناعات الاستخراجية، وذلك نتيجة الأداء المتواضع لقطاع الصيد البحري. وتراجع معدلات النمو بشكل طفيف في كل من قطر، من 1.6 إلى 1.4 في المائة، وجيبوتي، من 4.1 في المائة إلى 4.3 في المائة.

وسجلت ليبيا أعلى معدل نمو اقتصادي في عام 2018، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحوالي 7.4 في المائة نتيجة تواصل التحسن النسبي للأوضاع الداخلية

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المحلي للفرد بالأسعار الجارية في كل من تونس وفلسطين واليمن. وسجلت أعلى معدلات نمو في سورية 39.0 في المائة في ظل تحسن معدل نمو الناتج في نفس السنة، فيما نما متوسط نصيب الفرد من الناتج بنسبة 39 في المائة في ليبيا و33.2 في المائة في قطر، وبنسبة 18.8 في المائة في العراق، و15.2 في المائة في الكويت، و11.3 في المائة في السعودية ثم 11.0 في المائة في عُمان.

ارتفع متوسط الناتج للفرد بالأسعار الثابتة في الدول العربية ككل بحوالي 0.56 في المائة في عام 2018 مقابل انكماش بلغ نحو 1.5 في المائة في عام 2017، وتباينت معدلات نمو الناتج للفرد بالأسعار الثابتة بين مختلف الدول العربية وتراوح بين انكماش بلغ نحو 7.2 في المائة في السودان ونمو قدر بحوالي 7.1 في المائة في قطر، الجدول رقم (2).

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل حوالي 6651 دولار عام 2018 مقابل حوالي 6288 دولار عام 2017، أي بزيادة بلغت نحو 5.8 في المائة، الجدول رقم (2).

تراوح نصيب الفرد من الناتج بين حوالي 74 ألف دولار في قطر و277 دولار للفرد في اليمن. وحافظت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ترتيبها ضمن مجموعة الدول ذات أعلى مستويات متوسط الناتج للفرد، كما حافظت كل من جيبوتي والقمر وموريتانيا واليمن على صفتها من بين الدول العربية ذات الأقل متوسط للفرد في الناتج. وتراجعت السودان في ترتيب الدول عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017، حيث انخفض الناتج للفرد من حوالي 2986 دولار إلى حوالي 846 دولار أي بانخفاض بلغ نحو 71.7 في المائة نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها السودان وانخفاض قيمة عملتها الوطنية مقابل الدولار، كما انخفضت قيمة متوسط الناتج

الجدول رقم (2)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*
2000 و2005 و2010 و(2014 - 2018)

الدولة	2000	2005	2010	2014	2015	2016	2017	2018	معدل النمو (2018-2017) (%)
قطر	28925	49151	72958	93062	66341	57957	61258	74393	21.4
الإمارات	33070	37241	35037	44442	39338	39145	40596	43641	7.5
الكويت	16,926	36,827	39,324	40,281	27,374	25,267	26,941	31,042	15.2
البحرين	12582	15140	20930	25390	22720	22648	23606	24368	3.2
السعودية	9255	14068	19164	24581	20757	19999	20898	23270	11.3
عُمان	8121	12388	20573	20305	16572	14939	15523	17231	11.0
لبنان	4618	5720	10180	12750	13175	13491	14040	14740	5.0
ليبيا	6455	8223	11152	5451	2833	2350	5006	6669	33.2
العراق	871	1296	3605	5531	4251	4155	4493	5339	18.8
الجزائر	1801	3132	4479	5468	4161	3919	4015	4188	4.3
الاردن	1868	2315	3964	4099	3972	4005	4054	4101	1.2
تونس	2247	3216	4166	4303	3866	3699	3481	3445	-1.0
المغرب	1368	2062	2895	3261	2966	2996	3148	3364	6.9
فلسطين	1413	1377	2202	2794	2706	2787	2926	2868	-2.0
مصر	1557	1267	2775	3522	3756	3695	2476	2579	4.2
جيبوتي	817	911	1341	1550	1695	1790	1876	1917	2.2
القمر	366	627	1306	1511	1268	1279	1325	1431	8.1
سورية	1154	1560	2856	1256	1059	739	966	1342	39.0
موريتانيا	405	623	1290	1452	1272	1204	1238	1303	5.3
السودان	432	994	1,892	2,126	2,331	2,458	2,986	846	-71.7
اليمن	622	953	1335	1280	941	653	386	277	-28.2
متوسط الدول العربية	2659	3875	6049	7567	6490	6263	6288	6651	5.8

* تم ترتيب الدول تنازليا على أساس نصيب الفرد من الناتج في سنة 2018.

المصدر: الملحقان (2/2) و(8/2).

الأسعار

معدلات الضرائب والرسوم وفرض ضرائب جديدة، بالإضافة إلى تأثر عدد من الدول العربية بالظروف الداخلية التي أثرت سلباً على شبكة إمدادات السلع، وتأثر الأسعار بانخفاض قيمة عملات عدد من الدول العربية أمام العملات الرئيسية، الجدول رقم (3).

ارتفع معدل التضخم، المقاس بمعدل التغيير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، في نصف الدول العربية نتيجة للزيادة في الطلب المحلي وارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية والوقود، نتيجة لتطبيق سياسات لضبط وترشيد الإنفاق الاستهلاكي لاسيما عن طريق زيادة

الجدول رقم (3)
معدل التغيير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
2000 و2005 و2010 و (2014 - 2018)

(نسب مئوية)								الدولة العربية
2018	2017	2016	2015	2014	2010	2005	2000	
4.5	3.3	-0.8	-0.9	2.9	5.0	3.5	0.7	الأردن
3.2	2.0	1.9	4.1	2.3	0.9	6.2	1.3	الإمارات
2.1	1.4	2.8	1.8	2.7	2.0	2.6	-0.7	البحرين
7.4	5.3	3.7	4.9	4.9	4.4	1.4	2.8	تونيس
3.5	5.9	6.4	4.8	2.9	3.9	1.4	0.3	الجزائر
0.2	2.0	2.0	2.2	2.9	4.0	3.1	2.0	جيبوتي
2.5	-0.8	2.1	1.2	2.2	3.8	0.5	-1.1	السعودية
62.8	32.5	17.8	16.9	36.9	13.0	8.5	8.0	السودان
9.8	19.4	47.3	38.0	-13.3	4.9	7.8	-0.6	سورية
0.4	0.2	0.3	1.4	2.2	2.4	37.0	5.0	العراق
0.9	1.6	1.1	0.1	1.0	3.2	1.9	-1.2	عمان
-0.2	0.2	-0.2	1.4	1.7	3.7	3.5	2.8	فلسطين
0.3	0.4	2.7	1.7	3.4	-2.4	8.8	1.7	قطر
1.8	2.2	2.2	1.3	1.5	3.9	3.0	5.9	البحرين
0.6	1.5	3.5	3.7	3.1	4.6	4.1	1.8	الكويت
6.1	4.5	0.0	-2.0	1.0	5.1	-0.7	-0.4	لبنان
12.1	28.7	22.7	9.8	2.4	2.5	2.7	-2.9	ليبيا
14.4	29.5	10.2	10.9	10.1	11.7	8.8	2.8	مصر
1.9	0.7	1.6	1.6	0.4	0.9	1.0	1.9	المغرب
3.3	2.5	0.7	0.5	3.5	6.3	12.1	3.3	موريتانيا
28.2	16.1	17.6	29.6	8.0	11.2	9.9	11.0	اليمن
7.9	8.1	7.0	6.2	4.0	4.5	6.1	2.1	متوسط الدول العربية

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

المائة، أعلى من متوسط هذه المجموعة نتيجة فرض ضرائب جديدة على بعض السلع الاستهلاكية، التي أثرت على مستوى الطلب، ومن أهمها ضريبة القيمة المضافة التي طبقت في عام 2018 في كل من السعودية والإمارات.

في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، بلغ متوسط معدل التضخم في الجزائر 3.5 في المائة في عام 2018، بالمقارنة مع 5.9 في المائة عام 2017، وذلك نتيجة تحسن كفاءة الإمدادات الغذائية وقنوات التوزيع فضلاً عن إبقاء الدعم على بعض السلع الأساسية. وفي العراق ارتفع معدل التضخم بشكل طفيف إلى نحو 0.4 في المائة عام 2018 مقارنة بنحو

سجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أدنى متوسط معدل تضخم بالمقارنة مع بقية مجموعات الدول، بمعدل بلغ نحو 1.6 في المائة في عام 2018. ورغم ارتفاع هذا المعدل بالمقارنة مع عام 2017، حيث قدر بحوالي 1.0 في المائة، نتيجة زيادة الطلب المحلي إثر ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة العائدات النفطية في تلك الدول، إلا أن انخفاض ذلك المتوسط بالمقارنة مع بقية الدول يعكس تأثير سياسات عدد من تلك الدول خلال السنوات الأخيرة لضبط نمو الإنفاق العام، الشيء الذي أدى في المحصلة النهائية إلى انخفاض في مستويات التضخم. وكان معدل التضخم في كل من الإمارات 3.2 في المائة، والسعودية 2.5 في المائة، والبحرين 2.1 في

والإيجارات. وفي الأردن ارتفع معدل التضخم من حوالي 3.3 في المائة عام 2017 إلى نحو 4.5 في المائة في عام 2018، نتيجة رفع الدعم على عدد من السلع وتأثير ارتفاع الأسعار المحلية للمحروقات المرتبطة بأسعار النفط العالمية، وزيادة الضرائب والرسوم الجمركية. وفي باقي دول هذه المجموعة بقيت معدلات التضخم عند مستويات متدنية، وتراوحت بين انكماش في مؤشر الأسعار بلغ نحو 0.2 في المائة في فلسطين وارتفاع بلغ نحو 3.3 في المائة في موريتانيا.

الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

سجلت قطاعات الإنتاج السلعي في عام 2018 زيادة في حصتها في الناتج المحلي الإجمالي على حساب قطاع الخدمات للسنة الثانية على التوالي، بحصة بلغت نحو 50.0 في المائة مقابل 48.3 في المائة لقطاع الخدمات. ويرجع ذلك بالأساس إلى زيادة حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من حوالي 22 في المائة عام 2017 إلى نحو 26.8 في المائة عام 2018، نتيجة لزيادة أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث سجل هذا القطاع خلال عام 2018 معدل نمو بالأسعار الجارية بلغ في المتوسط نحو 31.9 في المائة، الجدول رقم (4).

سجلت الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط أعلى معدلات نمو للقيمة المضافة بالأسعار الجارية لهذا القطاع، حيث قدر بحوالي 60.1 في المائة في ليبيا، و37.7 في المائة في العراق، و36.7 في المائة في عُمان و35.1 في الإمارات و34.6 في المائة في السعودية و34.4 في المائة في الكويت. وسجلت بقية دول هذه المجموعة معدلات نمو لقطاع الصناعات الاستخراجية تراوحت بين 18.1 في المائة في الجزائر و29.0 في المائة في البحرين. ورغم بقاء حصة الصناعات التحويلية في الناتج بين 2017 و2018، شبه ثابتة، تباين أداء القطاع في الدول العربية، حيث تراوح معدل تغير القيمة المضافة بالأسعار الجارية في عام 2018 لهذا القطاع بين انكماش بلغ نحو 53.9 في المائة في السودان، وارتفاع بلغ نحو 37.5 في المائة في سورية.

0.2 في المائة عام 2017، نتيجة للضغط على نمو الإنفاق الحكومي والطلب المحلي.

وتراجع معدل التضخم في ليبيا من حوالي 28.7 في المائة عام 2017 إلى 12.1 في المائة عام 2018، نتيجة التحسن الطفيف في سعر الصرف، حيث ارتفعت قيمة العملة المحلية مما خفض في تكلفة السلع المستوردة، فضلاً عن التراجع النسبي في الطلب على العملات الأجنبية نتيجة قرار وقف الواردات من بعض السلع من الخارج.

أما في مجموعة بقية الدول العربية فبلغ متوسط معدل التضخم في عام 2018 حوالي 11.7 في المائة، وشهدت معدلات التضخم تبايناً حيث بلغ نحو 62.8 في المائة في السودان نتيجة تواصل انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث تقدر نسبة انخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار بقرابة 394 في المائة خلال عام 2018. وبلغ معدل التضخم في اليمن حوالي 28.2 في المائة في عام 2018 بالمقارنة مع 16.1 في المائة عام 2017، نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية غير المستقرة، حيث انخفضت قيمة العملة المحلية في عام 2018 في المتوسط بنسبة 58 في المائة عن مستواها في عام 2017، وتأثرت قنوات توزيع المواد الغذائية بسبب تلك الأوضاع. وفي مصر بلغ معدل التضخم حوالي 14.4 في المائة في عام 2018، ورغم تراجع المقارنة مع عام 2017 حيث بلغ نحو 29.5 في المائة يبقى مرتفعاً نتيجة رفع الدعم عن عدد من السلع الأساسية وتطبيق معدلات ضريبية غير مباشرة على السلع الاستهلاكية.

وسجلت تونس معدل تضخم بلغ نحو 7.4 في المائة في عام 2018 بالمقارنة مع 5.3 في المائة عام 2017، نتيجة ارتفاع الأسعار عند الإنتاج عقب تراجع قيمة الدينار التونسي مقابل العملات الرئيسة وزيادة تكلفة الواردات من عوامل الإنتاج. في لبنان، بلغ معدل التضخم حوالي 6.1 في المائة عام 2018 بالمقارنة مع 4.5 في المائة في عام 2017، نتيجة زيادة معدلات الضريبة غير المباشرة وارتفاع تكلفة الغذاء والنقل وخدمات المرافق العمومية

الجدول رقم (4)
الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية
2010 و(2016 – 2018)

(نسبة مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية*			هيكل الناتج المحلي الإجمالي				
2018 - 2017	2017 - 2016	2015 - 2010	2018	2017	2016	2010	
15.4	8.2	-0.7	50.0	46.9	44.4	57.1	قطاعات الإنتاج السلعي منها:
-12.5	-3.4	2.8	4.5	5.5	5.9	6.2	الزراعة
31.9	20.7	-6.0	26.8	22.0	18.7	33.9	الصناعات الاستخراجية
8.0	-1.2	5.5	10.4	10.4	10.9	9.6	الصناعات التحويلية
0.9	1.4	7.1	8.3	9.0	8.9	7.4	باقي قطاعات الإنتاج
0.2	-0.5	7.7	48.3	52.1	53.9	42.1	إجمالي قطاعات الخدمات منها:
0.7	3.8	3.8	12.8	13.8	13.6	10.4	الخدمات الحكومية
67.3	-36.1	7.7	1.6	1.1	1.7	0.9	صافي الضرائب غير المباشرة
8.0	2.9	3.2	100	100	100	100	الناتج المحلي الإجمالي

*معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

المصدر: الملحقان (2/3) و (2/4)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

العربية، مقابل ارتفاع حصة فجوة الموارد مدفوعة بارتفاع حصة صادرات السلع والخدمات، حيث بلغ متوسط معدل نمو قيمة الصادرات خلال عام 2018 حوالي 16.6 في المائة، ويعود ذلك أساساً إلى زيادة قيمة صادرات النفط في عددٍ من الدول العربية. وتراجعت حصة الاستهلاك النهائي في الناتج في عام 2018 إلى حوالي 66.2 في المائة، مقابل 70.5 في المائة في عام 2017 وهذا ما يعكس تراجع الحصة كل من الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي. كما تراجعت حصة الاستثمار في الناتج خلال نفس الفترة من حوالي 26.6 في المائة عام 2017 إلى حوالي 25.1 في المائة عام 2018. وارتفعت حصة فجوة الموارد من 3.0 في المائة إلى 8.6 في المائة وسجل الاستهلاك الحكومي معدل نمو بلغ نحو 7.3 في المائة عام 2018، وانكمش الاستهلاك العائلي بحوالي 0.2 في المائة، بينما نما الاستثمار بحوالي 1.9 في المائة، الجدول رقم (5) والملحقان (5/2) و (6/2).

كما تباينت معدلات تغير القيمة المضافة الزراعية بالأسعار الجارية في الدول العربية، حيث تراوحت بين انكماش بلغ نحو 76 في المائة في السودان، ونمو بلغ نحو 28.2 في المائة في سورية. وقدر متوسط حصة الخدمات الحكومية في الناتج بحوالي 12.8 في المائة عام 2018 مقابل 13.8 في المائة عام 2017، بينما ارتفعت حصة صافي الضرائب غير المباشرة في الناتج من حوالي 1.1 في المائة إلى 1.6 في المائة خلال نفس الفترة، حيث سجلت قيمة صافي الضرائب خلال نفس الفترة ارتفاعاً بلغ نحو 67.3 في المائة نتيجة زيادة الطلب المحلي من ناحية، ورفع معدلات الضرائب غير المباشرة في عدد من الدول العربية كجزء من برامج لإصلاح السياسات المالية، والبدء في تطبيق ضرائب جديدة.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

تراجعت خلال عام 2018 حصص كل من الاستهلاك العائلي والحكومي وكذلك الاستثمار، من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول

الجدول رقم (5)
هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب بنود الإنفاق
2010 و (2016-2018)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية			الأهمية النسبية لبنود الإنفاق				
2018 - 2017	2017 - 2016	2015-2010	2018	2017	2016	2010	
1.3	0.4	6.7	66.2	70.5	72.4	60.8	الاستهلاك النهائي
-0.2	-1.1	5.9	47.4	51.1	53.3	45.3	الاستهلاك العائلي
7.3	2.4	9.0	18.9	19.0	19.1	15.6	الاستهلاك الحكومي
1.9	-1.9	3.7	25.1	26.6	27.9	27.5	الاستثمار الإجمالي
			8.6	3.0	-0.3	11.6	فجوة الموارد
16.6	15.1	-0.2	47.6	44.1	39.5	50.0	صادرات السلع والخدمات
2.8	6.1	5.4	39.0	40.9	39.7	38.3	واردات السلع والخدمات
7.8	3.1	3.2	100	100	100	100	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (2/5) و (2/6)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الاستثمار والادخار

بلغت قيمة الاستثمار بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل حوالي 673.7 مليار دولار عام 2018، بالمقارنة مع حوالي 661.1 مليار دولار عام 2017، مسجلة بذلك معدل نمو بلغ نحو 1.9 في المائة. وتراوح معدل الاستثمار في عام 2018 بين 5.0 في المائة في سورية و50.6 في المائة في موريتانيا. ويعتبر متوسط معدل الاستثمار، والذي يبلغ حوالي 25.1 في المائة، مرتفعاً بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى، إلا أن ذلك لم يترجم إلى نسق نمو مرتفع، جدول رقم (6).

وفيما يتعلق بمعدلات تغير بنود الإنفاق حسب الدول خلال عام 2018، فتراوحت بالنسبة للاستهلاك العائلي بين انكماش بلغ حوالي 71.4 في المائة في السودان وارتفاع قدر بحوالي 33.4 في المائة في سورية، وتراوحت بالنسبة للاستهلاك الحكومي بين انكماش في السودان بلغ نحو 66.9 في المائة وارتفاع بنسبة 26.2 في المائة في سورية، وبين انكماش قدر بحوالي 59.7 في المائة في السودان وارتفاع بلغ نحو 24.5 في المائة في جيبوتي بالنسبة للاستثمار. وسجلت ليبيا أفضل أداءٍ للصادرات بنسبة نمو بلغت نحو 60.0 في المائة بينما انخفضت قيمة صادرات السلع والخدمات في اليمن بحوالي 45.2 في المائة، أما فيما يتعلق بواردات السلع والخدمات فقد ارتفعت بنسبة 22.7 في المائة في العراق وانخفضت بنسبة 45.3 في المائة في اليمن.

الجدول رقم (6)
نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي
ومعدل نمو الاستثمار في الدول العربية (2018)*

الدولة	معدل الادخار	معدل الاستثمار	معدل نمو الاستثمار (نسب مئوية)
مجموع الدول العربية	33.8	25.1	1.9
الأردن	-4.1	16.6	0.2
الإمارات	48.3	22.4	1.0
البحرين	42.7	32.5	5.1
تونس	7.6	20.1	4.1
الجزائر	37.6	48.1	5.9
جيبوتي	10.2	31.5	24.5
السعودية	37.5	24.2	-4.1
السودان	6.4	15.8	-59.7
سورية	-20.2	5.0	14.7
العراق	29.5	11.6	2.3
عمان	34.8	26.2	6.1
فلسطين	-15.7	24.2	7.0
قطر	62.2	43.3	11.6
القمر	3.9	20.4	22.6
الكويت	38.4	26.5	8.2
لبنان	-4.5	19.2	1.8
ليبيا	62.7	6.0	-23.7
مصر	6.2	16.7	16.2
المغرب	23.6	34.1	11.6
موريتانيا	21.9	50.6	6.1
اليمن	-24.9	20.8	-32.9

* تم ترتيب الدول استناداً إلى معدلات النمو المحققة في الاستثمار.
المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحقين (5/2) و (6/2).

باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق، سجلت باقي الدول العربية فجوة في تمويل الاستثمار من الادخار المحلي الإجمالي، مما يعني أن هذه الدول احتاجت إلى مصادر أخرى لتمويل الاستثمار المحلي لاسيما عن طريق التمويل الخارجي.

في مقابل ذلك تراوح معدل الادخار المحلي الإجمالي بين نسب سالبة نتيجة ارتفاع قيمة الإنفاق بالمقارنة مع الناتج كما في الأردن -4.1 في المائة، وسورية -20.2 في المائة، وفلسطين -15.7 في المائة، ولبنان -4.5 في المائة، واليمن -24.9 في المائة، وبين نسب موجبة تراوحت بين 3.9 في المائة في القمر و62.7 في المائة في ليبيا.

الإطار (1)

تحقيق النمو الكامن في الدول العربية

من خلال تحليل أداء النمو الاقتصادي للدول العربية خلال العقود الخمسة الماضية، يلاحظ أنه يتسم بدرجة عالية من التذبذب مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم وقلّة مردودية الاستثمار وتأثير تقلبات أسواق النفط وارتفاع آثار الصدمات الخارجية. بالإضافة إلى ذلك لم يكن نمو الإنتاجية الكلية للعوامل مصدراً مهماً للنمو مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم.

وفي المجمل كان أداء الدول العربية في مجال النمو أقل بكثير من الممكن. قياساً بالمعايير الدولية والتاريخية، ظلت نسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية مرتفعة، لكن هذا لم يترجم إلى معدلات نمو أعلى. والسبب هو أن ما يهيم النمو ليس حجم الاستثمار، لكن نوعيته ومردوده. وكانت معدلات الاستثمار في المنطقة مماثلة بشكل عام لتلك المعدلات في البلدان النامية عالية الأداء، حيث يقدر أن معدلات الاستثمار في العقد الأول من الألفية تتجاوز 23 في المائة، أي أقل بقليل من دول شرق وجنوب آسيا. لكن المنطقة لديها واحدة من أدنى نسب الاستثمار الخاص إلى العام. فبين التسعينات من القرن الماضي وبداية الألفية، كان الاستثمار الخاص يمثل أقل من 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولم يستجيب للإصلاحات التي أجريت في دول المنطقة. وهذا "النمو المفقود" يعود إلى سببين رئيسيين. يرجع السبب الأول في أن جزءاً كبيراً من الاستثمار الكلي هو استثمار غير منتج ومردوده ضعيف، جله من القطاع العام. أما السبب الثاني فيعود إلى بيئة الاستثمار غير الملائمة.

اتبعت معظم الدول العربية خلال العقود الماضية نموداً تنموياً تقوده الدولة مع عقد اجتماعي يركز على إعادة توزيع الدخل من خلال التوظيف في القطاع العام (29 في المائة من إجمالي العمالة) والإعانات والتحكم في أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات الأساسية. ولم تؤد استراتيجيات النمو والاستثمار في معظم الدول العربية إلى تحولات اقتصادية كبيرة، وعلى الرغم من أن الجميع يتفق على أن تنوع مصادر الدخل هو مفتاح النمو المستدام، إلا أن مستويات التنوع الاقتصادي لا تزال دون المستويات المنشودة لدعم النمو والتشغيل. إن هيمنة الدولة إلى جانب وجود ثروات طبيعية هائلة كالنفط والغاز، أدى إلى عدم التنوع وإلى ضعف القاعدة الاقتصادية وشجع على ظهور أنشطة ذات إنتاجية متدنية وظهور بعض مجموعات المصالح التي تنشط على حساب الدولة وتحاول توظيف القوانين والتشريعات لفائدتها، مما أدى بدوره إلى تثبيط المبادرة الخاصة وإلى اتباع سياسة صناعية منحازة تجاه القطاع العام وتجاه صناعات إحلال الواردات التي كانت محمية بحواجز جمركية وغير جمركية لفترات طويلة دون أن تصبح أكثر تنافسية، ومدعومة بمجموعة من الأدوات الأخرى بما في ذلك التمويل الميسر، ودعم السلع الاستهلاكية للضغط على الأجور. وعُرف هذا النموذج التنموي بنموذج إحلال الواردات أو بنموذج السياسة الصناعية الرأسية.

أصبح من الواضح أن هذا النموذج للتنمية الذي كان متبعاً في معظم الدول العربية، قد استنفذ فائدته، حيث كان مناسباً في حقبة الخمسينات والستينات في العديد من البلدان، وهو وراء تطور الصناعات والبنية التحتية والحالة النسبية الجيدة للعديد من المؤشرات الاجتماعية في الدول العربية. إلا أننا نشهد اليوم أداءً اقتصادياً أقل مما يمكن لا يكفي لمواجهة أهم التحديات التنموية في الدول العربية لا سيما إيجاد فرص عمل ملائمة للشباب المتعلم، وتراجعاً في العقد الاجتماعي الذي كان ركيزة وسبباً رئيسياً في النجاح النسبي لذلك النموذج إلى حدود منتصف الثمانينات من القرن الماضي، نتيجة لتفاقم العجزات وتزايد الطلب على الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة، وبشكل يفوق قدرة الحكومات ومواردها الحالية.

ومن بين المؤشرات على تفهقر نموذج التنمية المذكور، تراجع الدول العربية في مؤشرات التطور المؤسسي المساند للنمو. فمن بين ستة أبعاد للحوكمة الرشيدة وهي: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، كفاءة الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، والفساد، تتخلف المنطقة العربية عن معظم المناطق في العالم خاصة فيما يتعلق بالصوت والمساءلة، أي قدرة المواطنين على المشاركة في صنع القرار ومساءلة الموظفين العموميين، والجودة التنظيمية، أي جودة اللوائح التي تحكم قطاع الأعمال ومدى التدخل الحكومي وجودة التشريعات وفعالية النظام الضريبي. ويرتبط هذان العاملان بقوة بالنمو الاقتصادي لأنهما يشكلان هيكل الحوافز في الاقتصاد. وفي هذا الخصوص، فإن أكثر من 50 في المائة من الدول العربية تحتل مرتبة تتراوح ما بين المرتبة المائة على مستوى العالم إلى المرتبة 190 في آخر تقرير عن سهولة الأعمال، الذي تصدره مجموعة البنك الدولي بما يبرز التحديات التي تواجه هذه الدول على صعيد تحسين مناخ الأعمال.

إن الانتقال البطيء إلى استراتيجية تنموية وسياسات صناعية أكثر كفاءة (السياسة الصناعية الأفقية) تشمل قطاعات جديدة واعدة، يرجع أيضاً إلى ضعف الحافز للتغيير، من ناحية، وقوة تأثير جماعات المصالح التي تكونت في الحقبة السابقة، من ناحية أخرى، فضلاً عن أن قدرة الجيل الجديد من رواد الأعمال على ممارسة الضغط من أجل فتح المجال لهم محدودة بسبب ضعف الإطار المؤسسي، والبيروقراطية وبيئة الأعمال غير المواتية.

وعلى هذا الأساس، فإن وضع الدول العربية على مسار نمو عالي وإرساء مقومات نمو احتوائي ومستدام يتطلب عدداً من المستلزمات من أهمها:

بيئة أعمال ومؤسسات مساندة للنمو والاستقرار: لا سيما من خلال تحسين نوعية القواعد التنظيمية من تشريعات وقوانين ولوائح وتخفيف البيروقراطية من أجل تخفيض تكلفة المعاملات وتحسين كفاءة عمل الأسواق التي تقود إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، وتوفير ظروف الأمن والاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي. وكذلك سياسات كلية ملائمة تشمل سياسة نقدية معتدلة وترتيبات صرف أكثر مرونة للتوفيق بين هدفي استقرار الأسعار وتنويع الاقتصاد، وتبني سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية.

سياسات استثمارية ملائمة: يتطلب رفع نسق النمو ودعم وتوجيه الاستثمار في القطاعات الواعدة وتوضيح الرؤى ووضع الحوافز الملائمة للقطاع الخاص لاكتشاف الفرص الاستثمارية في أنشطة جديدة ذات القيمة المضافة العالية لا سيما في مجالات استخدام التكنولوجيا الحديثة، حيث قد تفشل الاستثمارات الجديدة المربحة لأن العديد من الاستثمارات اللازمة في المراحل الأولى في البنية التحتية وأنشطة البحث والتطوير لم تنفذ أو تُدعم من قبل الحكومات.

تطوير رأس المال البشري: إن النمو المستدام والتنويع الاقتصادي يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمستوى المهارة وتوظيف المعرفة لإنشاء ميزات تنافسية جديدة. وهذا يحتاج إلى أنظمة ريادة وابتكار أفضل واستثمار نوعي في التعليم والتدريب والبحث والتطوير، وإلى تحسين استجابة منظومتي التعليم والبحث والتطوير للطلب في السوق من خلال ربط المخرجات التعليمية بالهيكل الإنتاجية وتسهيل تدفقات المعرفة من الخارج من خلال التحالفات والشراكات مع المؤسسات العالمية المرموقة.

الانفتاح: يعد الانفتاح المدروس والتدريجي على الخارج من حيث التجارة والاستثمار والبحث والتطوير مفتاح دعم القدرات التنافسية للقطاع الإنتاجي والوصول إلى الأسواق الدولية بشكل أفضل، وتوفير فرص الاستثمار الجديدة ونقل التكنولوجيا ونشر المعرفة وتنمية ثقافة الانضباط والكفاءة في التكلفة.

تطوير الشمول المالي والنفاذ إلى التمويل: تحتاج المنطقة إلى التغلب على فجوة التمويل للشركات الناشئة حيث إن حوالي 20 في المائة فقط من تلك الشركات لديها إمكانية الحصول على التمويل بالمقارنة مع 35 في المائة في الأسواق الناشئة، من خلال تحسين الشمول المالي والنفاذ إلى التمويل وتحويل الأفكار المبتكرة لدى رواد الأعمال الناشئين إلى خطط استثمارية ملموسة ومشاريع ناجحة وقابلة للاستدامة. ومن المهم دعم المشاريع والشركات الناشئة من خلال التشريعات الملائمة وتوظيف وسائل التكنولوجيا الحديثة للنفاذ إلى التمويل، وتطوير أدوات مناسبة للتمويل مثل التأجير التمويلي والتخصيم وصناديق الأسهم الخاصة ورأس المال الاستثماري وتمويل الميزانين، وغيرها من الأدوات التمويلية الحديثة.

عقد اجتماعي جديد: يركز على تكافؤ الفرص وقيمة العمل وعلى احتوائية النمو، وتقديم الدعم لمستحقيه واستهداف أفضل للطبقات الفقيرة وإرساء شبكات أمان اجتماعية فاعلة ومستدامة، ومؤسسات عمومية فعالة وحوكمة رشيدة تضمن المساءلة والشفافية والمشاركة في الحياة العامة وفي رسم سياسات المستقبل، بما في ذلك سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي.

صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد

المائة بالمقارنة مع عام 2017 نتيجة تحسن أداء قطاع الصادرات في عدد من الدول العربية لأسباب مختلفة حسب الدول، أهمها ارتفاع قيمة

بلغت قيمة صادرات الدول العربية من السلع والخدمات خلال عام 2018 حوالي 1278.1 مليار دولار أي بزيادة بلغت نحو 16.6 في

تغطية الصادرات للواردات في عدد من الدول العربية وبالتالي ساهم في تحسين وضع الميزان الجاري لعدد 15 دولة عربية، الجدول رقم (7).

صادرات الصناعات الاستخراجية. وشهدت واردات السلع والخدمات ارتفاعاً من حوالي 1018 مليار دولار عام 2017 إلى حوالي 1046 مليار دولار عام 2018، أي بنسبة نمو بلغت نحو 2.9 في المائة، وهو ما رفع من نسبة

الجدول رقم (7)
نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية
(2017 – 2018)

(نسبة مئوية)		الدولة
صادرات/واردات (2018)	صادرات/واردات (2017)	
122.2	107.7	مجموع الدول العربية
62.4	61.0	الأردن
138.1	132.1	الإمارات
115.6	112.5	البحرين
75.9	78.0	تونس
69.2	67.6	الجزائر
62.4	67.5	جيبوتي
149.6	118.8	السعودية
39.1	52.2	السودان
21.5	21.5	سورية
163.7	131.1	العراق
118.4	105.6	عمان
33.3	33.4	فلسطين
154.7	137.0	قطر
39.3	40.7	القمر
126.9	104.8	الكويت
49.9	49.0	لبنان
348.2	245.9	ليبيا
64.4	54.0	مصر
78.6	84.5	المغرب
56.7	57.1	موريتانيا
22.4	22.4	اليمن

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحقين (2/5) و (2/6).

أوضاع الفقر في الدول العربية

تطور مؤشرات الفقر

ومع تفاقم آثار التطورات الداخلية غير المواتية، فيتوقع أن تكون قد زادت نسب الفقر بمفهومه الضيق أي فقر الدخل أو الإنفاق وكذلك بمفهومه الأوسع الذي يشمل النفاذ إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والسكن ومياه الشرب والكهرباء.

رغم عدم توفر بيانات محدثة عن مؤشرات الفقر في الدول العربية، إلا أن البيانات المتاحة تشير إلى أن الدول العربية في معظمها تعتبر من الدول ذات معدلات الفقر المنخفضة نسبياً، وهو الشيء الذي ينطبق أيضاً على درجة التفاوت في توزيع الدخل المُعبر عنه بمعامل جيني، الشكل (3).

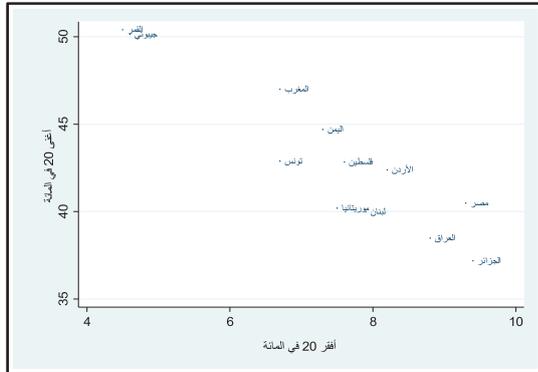
يتواجد جُلّ الدول العربية، المتوافر عنها بيانات خلال الفترة (2010 – 2015)، ضمن مجموعة الدول ذات نسب الفقر المنخفضة وأقل تفاوتاً في توزيع الدخل. إلا أنه خلال السنوات الأخيرة

وكما ذكر سابقاً، فإن درجة التفاوت في توزيع الدخل والاستهلاك تعتبر منخفضة بالمقارنة مع بقية دول العالم، حيث يتراوح معامل جيني، الذي يقيس مدى التفاوت في توزيع الدخل، وفق آخر بيانات متوفرة، بين 27.6 في الجزائر و45 في القمر.

في الفترات التي تتوفر فيها بيانات يلاحظ أن معامل جيني تراجع في جلّ الدول العربية في آخر سنة متاحة عنها بيانات بالمقارنة مع بداية الفترة بما يشير بتقلص تفاوت توزيع الدخل في تلك الدول. إلا أن معامل جيني يعطي فقط مؤشراً عاماً عن مدى التفاوت في توزيع الدخل ولا يعبر عن كيفية توزيع الدخل بين مختلف شرائح الدخل في المجتمع.

بمقارنة متوسط حصة شريحة أغنى 20 في المائة من السكان بحصة شريحة أفقر 20 في المائة من السكان من الدخل خلال الفترة (2010-2015)، يلاحظ أن الدول العربية المتاح عنها بيانات تنقسم إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى التي تتجاوز فيها نسبة حصة الأغنى 20 في المائة من السكان إلى أفقر 20 في المائة من السكان 10 أضعاف والتي تتكون من القمر وجيبوتي، ثم المجموعة الثانية التي تتراوح فيها تلك النسبة بين 5 و 10 والتي تتكون من كل من المغرب واليمن وتونس وفلسطين والأردن ولبنان وموريتانيا، والمجموعة الثالثة التي تقل فيها نسبة التفاوت بين الشريحة الأغنى والأفقر عن 5 أضعاف والمكونة من كل من مصر والعراق والجزائر، الملحق (7/2) والشكل (5).

الشكل (5): متوسط حصة أغنى مقابل حصة أفقر 20 في المائة من السكان في الدخل في الدول العربية (2010 - 2015)



المصدر: مُعدي التقرير بناءً على المؤشرات الدولية للتنمية - البنك الدولي.

من جانب آخر، فإن الظروف المعيشية في الدول الأشد فقراً بمفهوم فقر الدخل لها وزن أكبر في قيمة الدليل، بينما مساهمة الجوانب الصحية والتعليمية أكبر بالنسبة للدول متوسطة ومرتفعة الدخل.

الشكل (4): دليل الفقر متعدد الأبعاد ومساهمة الأبعاد في الدليل



المصدر: مُعدي التقرير بناءً على التقرير التنموية البشرية 2018، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ولقد أبرز التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 نتائج بعض الدراسات التي بينت انتشار الفقر متعدد الأبعاد في بعض الدول العربية، في ظل تواصل ظروف عدم الاستقرار في عدد من دول المنطقة وتأثير ذلك على الظروف المعيشية لسكانها.

توزيع الدخل

إن عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة خاصة عندما يقترن بعدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وقد بينت الشواهد التاريخية أن التفاوت المفرط في الدخل والثروة قد اقترن بالاضطرابات وحلقات العنف وعدم الاستقرار الناتجة عن شعور الفرد بعدم الرضا تجاه مناحي عديدة من حياته ووضعته بالمقارنة مع بقية أفراد المجتمع. ولا يخفى أن بعضاً من الاضطرابات والصراعات التي يشهدها عدد من دول المنطقة مرجعه الشعور بعدم تكافؤ الفرص، والتهميش وتراجع نوعية الخدمات العامة. فعدم تكافؤ الفرص هو أحد أهم الأسباب التي تفسر عدم العدالة في توزيع الدخل والتحصيل التعليمي والنفوذ إلى الخدمات الأساسية.

في جميع أقاليم العالم الرئيسية، عدا أفريقيا جنوب الصحراء⁽⁴⁾.

في الكويت، بلغ معدل النمو السكاني في عام 2018 حوالي 2.9 في المائة، في حين تراجع نفس المعدل في قطر بحوالي 5.3- في المائة. ويزيد معدل النمو السكاني على 2.5 في المائة (بالإضافة إلى الكويت) في كل من الأردن والبحرين وجيبوتي والسودان وفلسطين واليمن، الملحق (8/2). كما استمر انخفاض هذا المؤشر في كل من لبنان (0.13 في المائة)، وعمان (0.92 في المائة)، والصومال (0.99 في المائة)، والمغرب (1.06 في المائة)، وتونس (1.16 في المائة).

ويرتبط ارتفاع النمو السكاني في الدول العربية ككل، والذي يطرح تحديات جمة، بمستوى معدلات الخصوبة في معظمها، إضافة إلى تحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية فيها. كما أن لارتفاع صافي الهجرة الخارجية أثره على مستوى معدلات النمو السكاني خاصة في بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتعد الهجرة والنزوح سمتين بارزتين في الدول العربية التي تحتضن ما يقارب 14 في المائة⁽⁵⁾ من أعداد المهاجرين الدوليين بمن فيهم المهاجرون من داخل تلك الدول ومن خارجها. وقد ارتفع عدد المهاجرين حسب آخر إحصائيات متوفرة من 15 مليون نسمة في العام 1990 إلى أكثر من 35 مليون نسمة حالياً، بسبب النزاعات التي تشهدها المنطقة العربية وارتفاع هجرة العمال خاصة إلى الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويعتبر السكان ركيزة رأس المال البشري والذي يُعرّف بأنه مجموع المهارات، والمؤهلات، والخبرات المتراكمة بالإضافة إلى الصحة والقدرات البدنية والعقلية المتوفرة لدى كل شخص على حدة ثم لدى مجتمع ما، وهي التي تحدد كفاءته وقدرته على العمل والإنتاج لذاته أو للآخرين.

ورغم الانخفاض النسبي في درجة التفاوت في الدخل بالدول العربية بالمقارنة مع دول العالم، إلا أنه يعتقد أن التفاوت في الثروة وفي الأصول أكبر من ذلك. من ناحية أخرى، فإن قياس درجة تفاوت الدخل أو الإنفاق المعتمدة على المسوح بالعينة، يشوبه عدد من أوجه القصور بما في ذلك عدم موثوقية تقدير دخل وإنفاق شرائح الدخل المرتفعة وعزوف الأفراد من هذه الشرائح على المشاركة في تلك المسوح، ووجود قطاع غير رسمي هام في دول المنطقة⁽³⁾.

ويستوجب رفع تحدي التخفيض من الفقر وتحسين توزيع الدخل والثروة في الدول العربية تنفيذ البرامج الهادفة لتمكين الفقراء من امتلاك الأصول الإنتاجية وموارد للرزق، لا سيما من خلال دعم النشاط الإقراض الموجه إلى هذه الطبقة من المجتمع التي تجد صعوبة في النفاذ للتمويل من خلال القنوات الرسمية. وقد بينت الدراسات أن ضعف الشمول المالي يؤثر سلباً على جهود القضاء على الفقر وتحسين درجة العدالة في الدخل والثروة، من خلال تأثير ذلك على قدرة الفقراء للادخار والاستثمار في المشاريع المدرة للدخل. وعلى هذا الأساس فإن تحسين الشمول المالي يعد أحد الوسائل الهامة المتاحة لتخفيف معدلات الفقر وتخفيض التفاوت في الدخل والثروة في دول المنطقة.

وبصرف النظر عن دقة قياس مؤشرات توزيع الدخل والثروات، فإن الأفراد في المجتمع عادة ما يقيمون وضعيتهم المعيشية بناءً على إحساسهم وتصورهم لدرجة رضاهم عن جوانب عديدة في حياتهم، وليس بناءً على المؤشرات الموضوعية المنشورة من قبل المؤسسات الرسمية الوطنية والدولية.

التطورات الاجتماعية

السكان

النمو السكاني: يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2018 بحوالي 415.0 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 8.4 مليون نسمة عما كان عليه سنة 2017، وبمعدل نمو يبلغ حوالي 2.1 في المائة. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله

⁽⁵⁾ تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017، المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا.

⁽³⁾ في هذا العدد يتطرق فصل المحور إلى الشمول المالي في الدول العربية.

⁽⁴⁾ World Development Report (2019), The World Bank, Washington, D.C.

محكمة في مجالات التعليم والتكوين والبحث العلمي والصحة وتشجيع التميز.

تحديات التوزيع العمري للسكان: وصلت نسبة السكان في الفئة العمرية في سن العمل (15 - 65 سنة) في عام 2017 إلى حوالي 62.4 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية. أما نسبة الفئة العمرية (15 سنة فأقل) فلا تزال تمثل حوالي ثلث سكان المنطقة العربية، حيث تقترب من أو تتجاوز حوالي 40 في المائة في كل من اليمن، وموريتانيا، وفلسطين، والعراق، والصومال، والسودان، وتتراوح بين حوالي 20 إلى حوالي 37 بالمائة في باقي الدول العربية، باستثناء الإمارات وقطر. ويؤدي حجم هذه الفئة العمرية من السكان إلى الحاجة الملحة والعاجلة للتوسع في إيجاد فرص تعليمية وتكوينية ووظيفية للشباب، الملحق (9/2).

التوزيع الجغرافي، الكثافة السكانية، التوزيع الحضري والريفي

تفاوت عدد السكان بين الدول العربية، في عام 2018، حيث يرتفع في مصر إلى حوالي 97 مليون نسمة، ويبلغ في الجزائر حوالي 43 مليون نسمة، وفي السودان حوالي 42 مليون نسمة، وفي العراق حوالي 40 مليون نسمة، وفي المغرب حوالي 35 مليون، بينما يبلغ عدد سكان القمر أقل من مليون نسمة.

تبلغ الكثافة السكانية، سنة 2017، حوالي 30.8 نسمة في كل كم² (علمياً بأن المساحة الكلية للدول العربية تقدر بحوالي 13.2 مليون كم²)، وتعتبر هذه الكثافة السكانية ضعيفة نسبياً مقارنة بنفس المؤشر في الصين (148 نسمة/كم²)، والهند (450 نسمة/كم²)، وألمانيا (237 نسمة/كم²).

وتتصدر البحرين معدلات الكثافة السكانية في المنطقة العربية، حيث بلغ معدلها، سنة 2017، حوالي (1924 نسمة/كم²)، تليها القمر (439 نسمة/كم²)، ولبنان (364 نسمة/كم²)، ثم الكويت (261 نسمة/كم²)، بينما لا يتجاوز هذا

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يعد رأس المال البشري أهم عوامل النمو والإنتاج.

وقد بين مانكيو ورومر وويل⁽⁶⁾ أن التفاوت في رأس المال البشري عبر البلدان - إلى جانب رأس المال العيني ونمو السكان - مسؤول بالدرجة الأولى عن الكثير من الاختلافات في النمو الاقتصادي، إلا أن تقديرهم لرأس المال البشري لبلد ما بالاعتماد على نسبة سكانه الذين حصلوا على تعليم ثانوي يظل موضع انتقادات حادة خاصة بعد الثورة الرقمية والمعرفية التي عرفها العالم منذ ثمانينات القرن الماضي. وقد أوجد البنك الدولي مؤشراً جديداً أسماه مؤشر رأس المال البشري يحسب الفجوة بين الواقع المعاش في بلد ما والحالة المثلى في مجال الصحة والتعليم. وبعبارة أخرى، يُقدر هذا المؤشر مجمل المهارات والكفاءات والصحة البدنية والعقلية، مقارنة بالحالة المثلى، التي يمكن لطفل ما أن يكون قد حصل عليها عند وصوله سن الثامنة عشر بالنظر لمستوى أداء وكفاءة نظامي الصحة والتعليم في البلد الذي سيتربى فيه.

وقد تم في 11 أكتوبر 2018 وبمناسبة انعقاد القمة الثالثة المخصصة لرأس المال البشري، عرض المؤشر ذي الصلة من طرف البنك الدولي. وتتصدر سنغافورة المؤشر المذكور، حيث جاءت الأولى من أصل 157 دولة تم ترتيبها، بينما تحتل أول دولة عربية، وهي البحرين، الترتيب 47، في حين جاء السودان واليمن وموريتانيا في المراتب 139 و145 و150 على التوالي. وتساعد نظرية رأس المال البشري، والتي ساهمت بشكل كبير في تجديد اقتصاديات التنمية، في فهم السبب الكامن وراء تباين معدلات النمو في دول لا تختلف كثيراً من حيث الموارد الطبيعية والبنى التحتية. وفي هذا الإطار، يجدر الإشارة إلى أن الدول العربية لا تزال تعاني من تدني مستويات الإنتاجية فيها وضعف ترتيبها في المؤشرات الأخرى ذات الصلة بالابتكار والمعرفة، وهو ما يؤكد على ضرورة الاعتناء برأس المال البشري فيها والسعي إلى القفز بمستوياته عبر سياسات

Growth”, The Quarterly Journal of Economics, May 1992.

N.G. Mankiw, D. Romer & D. N. Weil, (6)
“A Contribution to the Empirics of Economic

المؤشر قد تحسن في الدول العربية الأخرى، باستثناء سورية، الملحق (10/2).

العمر المتوقع عند الولادة: ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية ككل من 45 سنة في عام 1960 إلى حوالي 74 سنة في عام 2017، وهو ما يدل على أن المنطقة العربية حققت بعض التقدم في مجال توسيع نطاق الرعاية الصحية وكذلك تحسين المستويات المعيشية. وقد زاد متوسط العمر المتوقع عند الولادة عن 70 سنة في جميع الدول العربية، عدا جيبوتي التي بلغ فيها هذا المتوسط حوالي 63 سنة، والسودان واليمن حوالي 65 سنة، والصومال حوالي 57 سنة، والقمر حوالي 64 سنة، وموريتانيا حوالي 63 سنة، الملحق (10/2).

الإنفاق على الصحة: تبين المؤشرات المتوفرة عن الإنفاق على الصحة (بشقيه الاستثماري والجاري)، وجود تفاوت واضح بين الدول العربية، حيث تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي ما بين حوالي 3 في المائة في كل من الإمارات والصومال⁽⁹⁾ وعمان والكويت وسورية وموريتانيا وحوالي 11 في المائة في فلسطين وجيبوتي⁽¹⁰⁾. وتراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ما بين حوالي 4 بالمائة في اليمن وليبيا و14 في المائة في جيبوتي، الملحق (11/2). وي طرح مستوى الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، والذي يقدر بحوالي 5 في المائة وهو ما لا يقل كثيراً عن المعدل العالمي البالغ حوالي 6 في المائة، تساؤلات مشروعة حول نجاعة ذلك الإنفاق وأوجه صرفه، بما في ذلك جدوى الاختيارات الاستثمارية التي يتم تبنيها.

من جهة أخرى، تصنف الدول العربية إلى مجموعتين من حيث درجة الاعتماد على أي من القطاعين العام أم الخاص في الإنفاق على الخدمات الصحية. ويضطلع القطاع العام بالمسؤولية الرئيسية في تمويل وإدارة قطاع الصحة في 12 دولة عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الإنفاق على الصحة ما

المعدل في كل من موريتانيا وليبيا حوالي 4 نسمة/كم².

أما نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2017، فقد بلغت حوالي 59 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية، مقارنة بمعدل يصل إلى حوالي 55 في المائة على المستوى العالمي، و50 في المائة في الدول النامية ككل⁽⁷⁾. وتؤكد الإحصاءات غلبة سكان الحضر على التركيبة السكانية في الدول العربية، عدا اليمن ومصر والقمر والصومال والسودان، الملحق (9/2). وقد بقيت نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان شبه ثابتة في كل من البحرين وجيبوتي والسعودية والسودان وسوريا وفلسطين وقطر والقمر ولبنان ومصر منذ عام 2010، في حين تناقصت نسبة سكان الريف في كل الدول العربية الأخرى، عدا موريتانيا ومصر وسورية. ويرجع ذلك إلى الإمكانيات الزراعية المتوفرة في بعض تلك الدول.

المؤشرات الصحية

وفيات الأطفال: بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية مجتمعة، والذي يدل على مدى توفر وجود مستوى الرعاية الصحية التي يتلقاها الرضيع خلال شهره الأول، في عام 2017، نحو 27 حالة وفاة لكل ألف مولود حي. وهي نسبة أقل من نظيرتها في الدول النامية وعلى المستوى العالمي في 2017، اللتين بلغتا على التوالي 33 و30 حالة وفاة لكل ألف مولود حي⁽⁸⁾. وقد سُجلت أقل المعدلات العربية في الإمارات والبحرين والسعودية وقطر والكويت ولبنان، حيث انخفض المعدل دون 7 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2017. وقد وصل معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في الدول العربية ككل نحو 36 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2017. ويصل هذا المعدل إلى 127 حالة وفاة في الصومال، ويقترب من 70 حالة وفاة في القمر، ومن 80 حالة وفاة في موريتانيا. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن هذا

⁽⁹⁾ بيانات الفترة (2002 – 2010).

⁽¹⁰⁾ قاعدة معلومات منظمة الصحة العالمية (2019).

⁽⁷⁾ أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها – التحديث الإحصائي لعام 2018، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

⁽⁸⁾ أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها – التحديث الإحصائي لعام 2018، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كبير في توفير خدمة الصرف الصحي الملائم بين الدول العربية وبين سكان الحضر وسكان الريف، حيث بلغ المعدل العربي في الحضر نحو 93 في المائة، بينما لا يتجاوز حوالي 80 في المائة بالنسبة لسكان الريف.

وتشير البيانات المتاحة للدول العربية فرادى إلى أن كلا من السعودية والكويت قد وفرتا خدمات الصرف الصحي الملائم لجميع السكان، وأن 9 دول عربية أخرى وفرت هذه الخدمات بنسب تجاوزت 90 في المائة، وهي: الأردن والإمارات والبحرين وتونس وسورية وعمان وفلسطين وقطر وليبيا، في حين لا يتوافر الصرف الصحي الملائم إلا لأقل من ربع السكان تقريباً في كل من السودان والصومال، الملحق (12/2).

التعليم

القيّد في مرحلة التعليم الأساسي: يتبين من مؤشرات القيد الإجمالي في هذه المرحلة التعليمية أن معظم الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان وسورية والصومال، قد تمكنت من تعميم التعليم الابتدائي، الملحق (13/2-أ). كما يلاحظ الاتجاه التصاعدي في معدلات القيد الصافي في هذه المرحلة من التعليم في الفترة 2010-2017 في غالبية الدول العربية. وتشير البيانات كذلك إلى أن جميع الدول العربية، عدا جيبوتي والصومال والعراق واليمن، قد وفرت فرصاً شبيهة متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية.

القيّد في مرحلة التعليم الثانوي: استمر، في العام 2017، تحسن معدل القيد الإجمالي في هذه المرحلة التعليمية، حيث تشير البيانات إلى حدوث تقدم إيجابي في أداء هذا المؤشر في جميع الدول، عدا الأردن وتونس وسورية وقطر ولبنان. وبشكل عام، يزيد معدل القيد الإجمالي في التعليم الثانوي عن حوالي 90 في المائة في كل من الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، عمان، الكويت وليبيا، بينما لا يتجاوز هذا المعدل حوالي 8 في المائة في الصومال.

بين 60 في المائة في العراق و94 في المائة في الإمارات. وتضم هذه المجموعة (بالإضافة إلى العراق والإمارات) الأردن والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية وعمان وقطر والكويت وليبيا. ويؤثر الاعتماد على القطاع العام في مجال الصحة إيجابياً على عدالة النفاذ إلى الخدمات الصحية دون ضمان جودتها.

المياه والصرف الصحي: تمكنت الدول العربية كمجموعة من الوصول إلى نسبة أعلى مما حققته الدول النامية ككل في مجال توفير مياه الشرب لسكانها، حيث بلغ هذا المؤشر، حسب آخر البيانات المتوفرة، حوالي 93 في المائة في الدول العربية، مقارنة بحوالي 89 في المائة في الدول متوسطة الدخل والأقل دخلاً⁽¹¹⁾. إلا أن التفاوت بين الحضر والريف في الحصول على مياه الشرب بصفة منتظمة لا يزال كبيراً، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب في المدن حوالي 96 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 86 في المائة.

أما فيما يخص توفر مياه الشرب للسكان بصفة منتظمة في الدول العربية فرادى، فتتوافر تقريباً لجميع السكان في 9 دول، هي: الإمارات والبحرين وتونس والسعودية وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر. في حين تتوافر لما يزيد على 90 في المائة من السكان في 7 دول أخرى، هي: الأردن وجيبوتي وسورية وعمان وفلسطين والقمر والمغرب. بينما تنخفض هذه النسبة إلى 60 في المائة فأقل في اليمن وموريتانيا والصومال والسودان، الملحق (12/2).

وفي مجال الصرف الصحي لسكان الدول العربية، فقد استطاعت تلك الدول كمجموعة، حسب الإحصائيات المتاحة، أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول متوسطة الدخل والأقل دخلاً وكذلك مقارنة بالمستوى العالمي، حيث بلغ المتوسط العربي نحو 88 في المائة، مقارنة بمتوسط الدول متوسطة الدخل والأقل دخلاً البالغ 61 في المائة، والمتوسط العالمي البالغ 68 في المائة⁽¹²⁾. ومن الملاحظ وجود تفاوت

(12) قاعدة معلومات البنك الدولي (2019).

(11) قاعدة معلومات البنك الدولي (2019).

النامية (12.2 سنة) ودول العالم ككل (12.7 سنة) (13). وتقدر سنوات التمدرس بنحو 16.9 سنة في السعودية، وحوالي 16.1 في تونس، وحوالي 15.3 سنة في البحرين، بينما لا تزيد عن حوالي 6.2 سنوات في جيبوتي، وحوالي 7.4 سنوات في السودان، وحوالي 8.5 سنوات في موريتانيا، وحوالي 8.8 سنوات في سورية، وحوالي 9.0 سنوات في اليمن، الملحق (14/2).

وتشير البيانات المتاحة إلى أن نسب التسرب المدرسي لازالت مرتفعة في بعض الدول العربية، حيث بلغت، في عام 2017، في موريتانيا حوالي (23.4 في المائة)، وفي سورية (29.0 في المائة)، وفي السودان (40.4 في المائة)، وفي جيبوتي (40.9 في المائة). ويعبر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب وعدم خروجهم من العملية التعليمية لسبب أو لآخر، مثل تدني مستوى التعليم، أو ارتفاع تكاليف الدراسة، أو ضرورة العمل لمساعدة الأسرة. كما يعتبر التسرب من التعليم من المنابع الأساسية لارتفاع نسبة الأمية.

الإنفاق على التعليم: وصلت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي، في العام 2017، في تونس حوالي (6.6 في المائة)، وفي السعودية حوالي (5.1 في المائة)، وفي عُمان حوالي (6.7 في المائة)، وفي فلسطين حوالي (5.3 في المائة)، وفي المغرب حوالي (5.2 في المائة)، وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع نظيرتها في الدول النامية ككل. ولا تزال هذه النسبة منخفضة للغاية في السودان (2.2 في المائة) وفي الإمارات (1 في المائة). أما نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي، فقد تراوحت، في عام 2017، بين حوالي 23.4 في المائة في الإمارات وحوالي 1.4 في المائة في الأردن، الملحق (15/2). ومع ذلك، لا يزال الارتقاء بنوعية التعليم مسألة ملحة في غالبية الدول العربية.

أما بالنسبة لتطور معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي، فقد كان اتجاهه مستقراً أو تصاعدياً في الدول المتوفرة بياناتها، عدا الأردن وسورية وقطر والكويت ولبنان، الملحق (13/2-ب).

وقد تحسن دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي في العام 2017، حيث تجاوزت معدلات قيد البنات معدلات قيد البنين في عشر دول عربية. وبالمقابل سجل كل من اليمن والعراق والصومال وجيبوتي أكبر فجوات النوع الاجتماعي لصالح الذكور بين الدول العربية، الملحق (13/2-ج).

القيد في مرحلة التعليم العالي: تنصدر السعودية قائمة الدول العربية في مؤشر القيد في مرحلة التعليم العالي، بمعدل بلغ، في العام 2017، نحو 68.9 في المائة، تليها ليبيا بحوالي 50 في المائة والجزائر بنحو 47.7 في المائة. وتبقى مؤشرات اليمن وموريتانيا والقمر وجيبوتي منخفضة ودون معدل 10 في المائة. ويلاحظ وجود فجوة كبيرة في القيد في مرحلة التعليم العالي لصالح الإناث في الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية باستثناء السعودية، وكذلك الأردن، تونس، الجزائر، السودان، سورية، فلسطين، لبنان ومصر، الملحق (13/2-ج).

وبصورة عامة، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً مطرداً، خلال الفترة (2010-2017)، في جميع الدول العربية، عدا الأردن وتونس والعراق وفلسطين ولبنان وليبيا واليمن. ومع ذلك، تفيد كل المؤشرات بأن مردودية الاستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية لا تزال متواضعة، كما تدل على ذلك مؤشرات بطالة خريجي التعليم العالي، وضعف تنافسية الصناعات التحويلية العربية، وترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار.

معدلات التمدرس ونسبة التسرب من التعليم: يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدرس (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 11.9 سنة في عام 2017، ويبقى بذلك في حدود معدلي الدول

(13) أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها - التحديث الإحصائي لعام 2018، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الترتيب حسب مؤشر اقتصاد المعرفة

الأمية

تطور مؤشرات الأمية: يقدر معدل الأمية بين البالغين في المنطقة العربية، في العام 2017، بحوالي 25 في المائة، في حين يبلغ في بعض الدول العربية مستويات مرتفعة، وهي: موريتانيا حوالي 48 في المائة، اليمن وجيبوتي حوالي 30 في المائة، والمغرب حوالي 28 في المائة. وقد حققت الدول العربية الأخرى تراجعاً ملحوظاً في معدلات الأمية، خلال الفترة (2010 - 2017)، حيث انخفضت إلى حوالي 2 في المائة في قطر، وحوالي 3 في المائة في كل من الأردن وفلسطين، وإلى أقل من 7 في المائة في كل من الإمارات والبحرين والسعودية وعمان والكويت ولبنان.

الأمية بين الشباب: تقدر حالياً نسبة الأمية بين الشباب (الفئة العمرية: 15 - 24 سنة) في الدول العربية مجتمعة بحوالي 13.2 في المائة. وقد أسهمت برامج وخطط التوسع في نشر التعليم في خفض ملحوظ لهذه النسبة مقارنة بالعام 2010، حيث كانت تصل إلى حوالي 20 في المائة، الملحق (16/2-أ).

الأمية بين الإناث: تقدر نسبة الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق) بحوالي 32.8 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية (15 - 24 سنة) حوالي 15.8 في المائة. ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تفوق 50 في المائة في موريتانيا، الملحق (16/2-أ). وتعتبر الأمية بين الإناث محمداً رئيساً يحول دون رفع كفاءة رأس المال البشري عبر تحسين تنشئة الأطفال والرفع من قدراتهم على اكتساب المعارف والمهارات.

العمالة

حجم ومعدل نمو القوى العاملة: يقدر عدد القوى العاملة العربية، في عام 2017، بحوالي 131 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 51.4 في المائة فقط من إجمالي عدد السكان في سن العمل في الدول العربية في السنة ذاتها. ويلاحظ انخفاض هذه النسبة بالمقارنة مع متوسطي العالم والدول النامية اللذين بلغا، في عام 2017، حوالي 62.0 في المائة و69.5 في

ليست أهمية "المعرفة" بالأمر المحدث، بل إن الجديد هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب الثورة العلمية والتقنية التي شهدتها الربع الأخير من القرن العشرين. وكان لثورة المعلومات والاتصالات دور الريادة في هذا التحول، لأنها مكنت الإنسان من فرض سيطرته إلى حد أصبح فيه عامل التطور المعرفي أكثر تأثيراً في الإنتاج الاقتصادي من العوامل العينية والطبيعية.

لقد حل بالفعل اقتصاد المعرفة مكان الاقتصاد الصناعي الذي كان فيه رأس المال العيني هو المورد الاستراتيجي الأهم، حيث زادت بصفة كبيرة أهمية العامل المعرفي والتقني في العملية الإنتاجية التي غدت تعتمد بشكل حاسم على الابتكار والبحث العلمي وسرعة الإنتاج والكفاءة في التسويق والقدرة على تخفيض كلفة المنتج وكذلك على تجديده.

يظهر مؤشر "اقتصاد المعرفة"، الذي يصدره البنك الدولي، أن ترتيب الدول العربية لا يزال متواضعاً حيث إن الإمارات العربية المتحدة، أول دولة عربية في الترتيب، احتلت المرتبة 42 على مستوى دول العالم المشمولة والبالغ عددها 146 دولة. ويبين الجدول رقم (8) ترتيب بعض الدول العربية حسب آخر تقرير نشره البنك الدولي.

الجدول رقم (8)

ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة

الدولة	2012
الإمارات	42
عمان	47
السعودية	50
قطر	54
الكويت	64
الأردن	75
تونس	80
لبنان	81
الجزائر	96
مصر	97
سوريا	112
اليمن	122
موريتانيا	134
السودان	138
جيبوتي	139

المصدر: البنك الدولي - تقرير اقتصاد المعرفة.

بسبب "الأتمتة"، أي استخدام الآلات والأجهزة الأوتوماتيكية بدلاً من اليد العاملة، يهدد المرأة أكثر من الرجل نظراً لارتفاع نسبة النساء اللاتي يعملن في وظائف منخفضة المهارات. وتعتبر هذه الوضعية من التحديات المطروحة والتي يجب أخذها بالاعتبار في إطار سياسات تعزيز دور المرأة التي أصبحت من أولويات اهتمامات الدول العربية.

التوزيع الجغرافي والقطاعي للقوى العاملة:
يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2017 أن حوالي 63 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في ست دول، هي: الجزائر، السعودية، السودان، العراق، مصر والمغرب، وذلك بحكم حصتها من إجمالي عدد السكان. ويستوعب قطاع الخدمات نسبة تقدر بحوالي 54.9 في المائة من القوى العاملة في الدول العربية، يليه قطاع الصناعة بحوالي 26.7 في المائة، بينما يستحوذ القطاع الزراعي على حوالي 18.4 في المائة من القوى العاملة. وهو ما يشير إلى أن الدول العربية في طريقها إلى تنويع اقتصاداتها وزيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي.

البطالة

تطور مؤشرات البطالة

بلغت نسبة البطالة في الدول العربية نحو 10 في المائة وفق تقديرات البنك الدولي، وهو ما يُمثل نحو ضعف معدل البطالة في العالم (16). وسجلت أعلى معدلات البطالة في اليمن ثم سورية، رغم تراجع مستوياتها مقارنة مع السنوات السابقة، نتيجة لظروف عدم الاستقرار التي يمر بها كل من هذين البلدين. وسجلت أعلى أعداد العاطلين في سوق العمل السودانية عام 2018 بحوالي 10.3 مليون عاطل بحصة تبلغ نحو 36.3 في المائة من إجمالي عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية، تليها اليمن بحصة تبلغ 16.7 في المائة، ثم مصر بحصة تبلغ حوالي 10.2 في المائة. وكمجموعات، سجلت مجموعة دول

المائة على التوالي (14)، ويرجع ذلك إلى خصوصيات الهرم السكاني في المنطقة العربية، وإلى المستوى المحدود لمساهمة المرأة في أسواق العمل، رغم سياسات تمكين المرأة التي تبنتها معظم الدول العربية والتي تعتبر من أهم السياسات التنموية التي يُعول عليها لرفع التحديات المستقبلية.

ويعتبر المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعاً، حيث بلغ 2.7 في المائة في الفترة 2007 – 2016. ويبلغ هذا المعدل على صعيد الدول فرادى حوالي 9.5 في المائة في قطر، وحوالي 8.8 في المائة في عُمان، وحوالي 6.1 في المائة في الكويت، وحوالي 5.1 في المائة في الإمارات، وحوالي 4.9 في المائة في السعودية. وقد تجاوز المؤشر المذكور المعدل العربي، في ثمان دول أخرى، هي: الأردن والبحرين والصومال والعراق وفلسطين واليمن ولبنان وموريتانيا، الملحق (17/2). وسيستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية ولزيادة مشاركة المرأة في أسواق العمل.

مساهمة الإناث في أسواق العمل: لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة (وكذلك بالطبع معدل مشاركة الإناث في سوق العمل)، إذ لا تتجاوز حوالي 23 في المائة سنة 2017. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وتندنى حصة المرأة بشكل كبير في الإمارات وعُمان واليمن. كما تجدر الإشارة إلى أنه، حتى في الدول التي تتوفر فيها للمرأة فرص أكثر للمشاركة في سوق العمل، لا يزال التقسيم التقليدي للعمل سائداً، إذ لا تجد المرأة، في الغالب، فرصاً للعمل إلا في قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم والخدمات الأخرى.

في هذا الإطار، أوضحت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي ونشرت بعض نتائجها في مجلة "التمويل والتنمية" (15) أن خطر الإحلال

(16) World Bank (2018). "World Development Indicators Database".

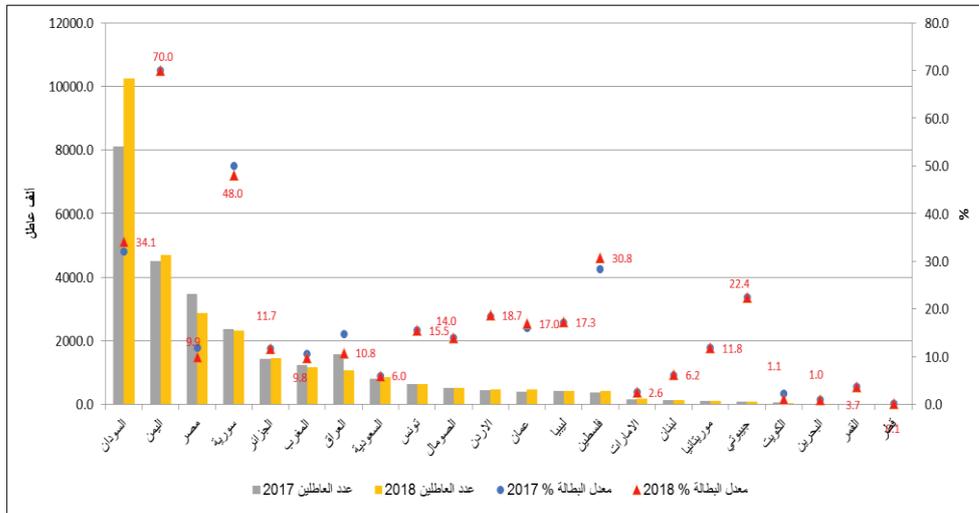
(14) قاعدة معلومات البنك الدولي (2019).
(15) مجلة "التمويل والتنمية"، مارس 2019، صندوق النقد الدولي.

في تونس، الملحق (18/2). ويبين ارتفاع نسب الشباب وطالبي العمل لأول مرة من إجمالي العاطلين الضغوط والتحديات الكبيرة التي تواجه معظم الدول العربية لتوظيف فئة الشباب المنضم حديثاً لقوة العمل وخاصة حاملي الشهادات العليا والإناث.

فيما يتعلق بتطور مؤشرات البطالة عام 2018 بالمقارنة مع السنة السابقة، فإنه رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية، إلا أن معدلات البطالة لم تسجل تغييرات ذي بال، وهو الشيء الذي يتماشى مع نتائج بعض الدراسات التطبيقية التي بينت أن معدلات البطالة تتأثر سلبياً بتراجع النمو الاقتصادي في حالة الركود أو تراجع النمو أكثر من تأثرها إيجابياً به في حالة ارتفاع نسق النمو، الشكل (6).

مجلس التعاون لدول الخليج العربية متوسط معدل بطالة بلغ نحو 5.2 في المائة بالمقارنة مع متوسط معدل بطالة قدر بحوالي 21.7 في المائة في المجموعة المكونة من بقية الدول، وحتى بعد استبعاد سورية واليمن للأسباب المذكورة أعلاه، فإن متوسط معدل البطالة في هذه المجموعة يبلغ حوالي 17.6 في المائة. وبلغ متوسط نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 بين العاطلين عن العمل حوالي 42 في المائة عام 2018، بينما بلغ متوسط نسبة الإناث بين العاطلين عن العمل حوالي 30 في المائة. وتراوحت نسبة حاملي الشهادات الجامعية بين العاطلين عن العمل في عام 2018 في الدول المتوفرة عنها بيانات، بين 2.2 في المائة في البحرين و60.4 في المائة في السعودية، ونسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة بين 46.0 في المائة في لبنان و98.0 في المائة في ليبيا، ونسبة العاطلين أكثر من سنة بين 23.7 في المائة في قطر و71.9 في المائة

الشكل (6): تطور عدد العاطلين ومعدلات البطالة في الدول العربية (2017 - 2018)



المصدر: الملحق (18/2) ومصادر وطنية رسمية ودولية مختلفة.

فلسطين بارتفاع بلغ نحو 2.4 نقاط مئوية، ثم السودان بحوالي 2.0 نقاط مئوية نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها هذان البلدان. وفي بقية الدول، وظلت معدلات البطالة شبه ثابتة أو زادت بشكل طفيف، الشكل (6).

أهم خصائص البطالة في الدول العربية

تواصل الدول العربية مواجهة أكبر تحدٍ تنموي لها والمتمثل في إيجاد فرص عمل كافية للداخلين الجدد للقوى العاملة وخاصة بين فئات

تراجعت معدلات البطالة في خمس دول عربية وهي سورية، والعراق، ومصر والمغرب، والكويت، وكانت أكبر نسبة تراجع لمعدل البطالة في كل من العراق ثم سورية نتيجة تحسن الظروف الأمنية والاقتصادية في هذين البلدين. ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن معدل البطالة في مصر تراجع إلى أقل مستوى له منذ عشر سنوات. وسجلت أعلى زيادة في معدلات البطالة في

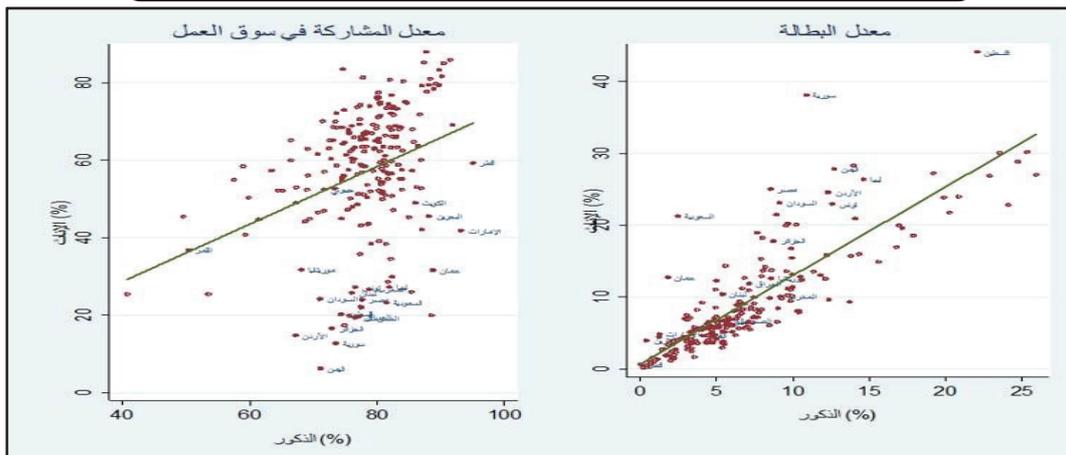
في هذا الخصوص، فإن معدّل مشاركة الإناث في سوق العمل في الدول العربية لا يزال ضعيفاً حيث بلغ متوسط ذلك المعدّل خلال الفترة (2015-2018) حوالي 29 في المائة بالمقارنة مع حوالي 57 في المائة كمتوسط عالمي، فضلاً عن تواضعه بالمقارنة مع متوسط معدّل مشاركة الذكور في الدول العربية الذي بلغ حوالي 77 في المائة بالنسبة لنفس الفترة. بالنظر إلى معدلات البطالة بين الإناث وبين الذكور، يتضح أن معدلات البطالة بين الإناث أعلى من معدلات البطالة لدى الذكور في أغلب الدول العربية، حيث يبلغ متوسط معدّل البطالة أكثر من ضعفي متوسط معدلات البطالة لدى الذكور، الشكل (7).

إن إعطاء فرص أفضل في التشغيل للإناث، يُعدّ عنصراً هاماً ليس فقط في سبيل تحقيق العدالة الجندرية بين الإناث والذكور، بل أيضاً من حيث تحسين فرص الإناث في التعليم والعمل يُعدّ أفضل استثمار لفائدة الأجيال القادمة، نظراً إلى أن تعليم المرأة وتوفير فرص العمل لها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمستوى التعليمي الرفيع والوضع الصحي الجيد للأبناء.

الشباب المتعلّم والإناث. ويُدرّ متوسط معدّل البطالة في فئة الشباب بين 15 و24 سنة من العمر في الدول العربية خلال الفترة 2015-2018 بحوالي 24.1 في المائة بالمقارنة مع متوسط عالمي بلغ نحو 19.2 في المائة (17). وفي حين أن الفرق بين معدلات بطالة الشباب في الدول العربية كمجموعة بالمقارنة مع المتوسط العالمي غير مرتفع بالنسبة للذكور أي 20.5 في المائة مقابل 18.2 في المائة، على التوالي، إلا أن ذلك الفرق يبلغ حوالي 17 نقطة مئوية بالنسبة للإناث حيث تُدرّ المتوسط العربي بحوالي 38.6 في المائة مقابل 21.7 في المائة كمتوسط عالمي. وفي ذات الفترة يُقدر أن متوسط معدّل البطالة بين المتحصّلين على شهادات جامعية في الدول العربية المتوفر عنها بيانات، قد بلغ نحو 37.2 في المائة، وهو ما يمثل أكثر من أربعة أضعاف المتوسط العالمي. وهذا ما يستلزم اتخاذ السياسات الملائمة لتسريع وتيرة إيجاد فرص عمل لخريجي الجامعات والمعاهد العليا في الدول العربية درءاً لاستفحال الشعور باليأس والاحباط لدى فئة الشباب المتعلّم، بما يُهدّد الاستقرار والسلم الاجتماعي في تلك الدول.

وبالإضافة إلى ارتفاع نسب البطالة بين فئة الشباب وحاملي الشهادات العليا في الدول العربية، فإن هناك عدم تكافؤ في معدلات المشاركة في سوق العمل وفي فرص التشغيل.

الشكل (7): معدّل المشاركة في سوق العمل ومعدّل بطالة الإناث مقابل الذكور في الدول العربية والعالم (2015 – 2018)



المصدر: أعد من قبل مُعدي التقرير بناءً على بيانات المؤشرات الدولية للتنمية – البنك الدولي.

(17) المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية وقاعدة بيانات المؤشرات الدولية للتنمية، البنك الدولي (2019).